إلى المكلا سر

أحمد باجميل

■ اختار الرئيس القائد المناضل الوطني الوحدوي علي عبدالله صالح محافظة حضرموت محطة تاريخية وعملية جديدة في مسار التطور التنظيمي السياسي والجماهيري في حياة المؤتمر الشعبي العام.

ففي خضم الابتهاج بافراح عقد الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام في مدينة عدن عاصمة اليمن الاقتصادية أشار فخامته إلى حق حضرموت وأبنائه في احتضان هذا الحدث المؤتمري المهم.

لا غرو أن مدينة المكلا اليوم تفتح أبوابها لاستقبال خيول الخير وفرسان الأمل القادمين إليها، وأبناء حضرموت عامة والمكلا خاصة لا يكادون يصدقون وقوع هذا الحدث السار الذي سيكون له أثر طيب في نفوسهم ولاسيما بعد حوادث الأمطار الغزيرة والسيول العارمة التي حدثت العام الماضي.

وفي تقديرنا أن فكرة انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام في مدينة المكلا ستكون بمثابة البلسم لجراح أبناء المحافظة بما تضفيه من خصوصيات طيبة ونافعة على تنشيط السياحة الداخلية والشعور بالأمن والأمان بوجود تكوينات المؤتمر في رحابها وبين ظهراني أهلها الكرام والميامين.

الأمر من حيث النوايا قد حسمه قائد الوطن والشعب، والفرسان قد امتطوا خيول الخير.. وهم في حالة تأهب للانطلاق صوب مدينة المكلا.. الجميع في حالة اشتياق ولهفة للقيا.. فهل يتجمل القائد بإعطاء أوامر السير في الموعد ويتلاقى الأهل والأحباب في مدينة المكلا.. مدينة الوحدة والمحبة؟! الأمل معقود على أن تأتي كلمة القائد الأخيرة متوافقة مع المؤتمريين وأبناء حضرموت إن شاء الله.

إذا كانت الفنادق في المكلا لا تتسع لإيواء المؤتمريين ففي قلوب أبناء المكلا ومنازلهم متسعاً للمؤتمريين واليمنيين، قال لي هذا الكلام أحد أبناء حضرموت الأبية وجعلني أطير في الفضاء من الفرح. نعم نريد أن نحل ضيوفاً على أرض حضرموت وبين أوساط أبنائها الذين يتنفسون هواء وحب اليمن والوحدة الوطنية.

ليتني أستطيع أن أصف لكم مشاعري وأنا أكتب هذه الكلمات المتطايرة في آفاق وطنية وإنسانية شتى من أجل إقناعكم بعقد الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام في مدينة المكلا لأوزع روحي على ترابها ومائها وسمائها من شدة ما أجد من الحب والوله بها وبناسها الطيبين.■

الخطاب «المسكوت عنه»:

وصفة علاج.. أم دعوة انتحار؟!

■ يُذكر أن مواطناً بريطانياً أعجبه سلوك المسلمين في بريطانيا وكانوا من النخبة فأراد أن يسلم ويشهر إيمانه، فذهب الى شيخ من أئمة المساجد، فأمره أن يختتن، فلم يعرف ما الختان؟، فأعلمه أنه قطع جزء من الذكر فأسلم واختتن، وحين احتك بالمسلمين في المجتمعات الاسلامية وجد أن سلوكهم وتصرفاتهم تناقض وتخالف الاسلام، فعاد الى الشيخ نفسه وأخبره بأنه يريد العودة الى دينه الأول، لأن قومه أكثر تمسكاً بأخلاقهم ومبادئهم من المسلمين الذين شاهدهم، فأخبره الشيخ أنه لا يجوز، لأنه حينئذ يكون في حكم المرتد الذي يجب قطع عنقه، فقال متعجباً: ما هذا الدين الذي يبدأ بقطع الذكر وينتهي بقطع العنق؟!

كتب/فائز سالم بن عمرو

لقد أشعلت قضية القاصر المغرر به «عبدالرحمن العجيري» المارد المسكوت عنه -توافقاً- .. ولكن الدور ان مع الفعل ورد الفعل لا يتجاوب مع الأحداث بنظرة طويلة تضع الحلول لتلافي الأخطاء والأخطار.

كثير من الجماعات والمؤسسات الدينية والخطباء يختزلون الاسلام وقضاياه في قطع الذكر والعنق، ويتركون شمولية الاسلام وتسامحه، ويعرضون خطاباً ضيقاً وهامشياً لنظرة الاسلام للقضايا الكبرى والجوهرية، فهم يصرون على تقزيم الاسلام ويفهمونه ويعرضونه وفق أهوائهم وعقولهم، فهذا الخطاب الموجّه الى الآخر أو المخالف يقوم على العنف والرفض والاحتقار، فتجد الغرب كفاراً وضلالاً، وأنهم السبب في تخلف المسلمين وتشتتهم، وتجد من يلعنهم وآخر يدعو لإهلاكهم مع ذرياتهم.. فهل سيقبل المخاطب المخالف الاسلام عند عرضه بهذا الخطاب السلبي شديد العدائية، وهل سيتعاطفون مع قضايانا أو يفهمون ديننا السمح والمعتدل دين الوسطية، والأهم هل سيدخلون في دين الله أفواجاً!

فخطورة هذا الخطاب أنه خطاب عاطفي تبريري يكتفي بنقد وتسفيه الآخر دون اهتمام وتوجيه النقد والتقويم للذات، فالخطاب العاقل والمتزن الذي يركز على النفس وتوجيه المسلمين ويعرف أخطاءهم وأماكن القصور والضعف فيهم، فيسعى لمعالجتها واصلاحها، أما المخاطب الذي يرى من سلوكه وأفعاله غاية الكمال والنزاهة، لأنه مسلم فقط أو لأنه ولد في بلد مسلم دون أن ينعكس إسلامه على ممارسته وحياته، فهذا يسيئ للاسلام والمسلمين ويكون حاجزاً لفهم وقبول هذا الدين وتعاليمه السمحة والشاملة.

لقد تنبهت كثير من الشعوب والأمم الى خطورة الخطاب الديني المتطرف على الأمة والمجتمع وتماسك نسيجه، واقتنعت أن الخلاف الديني من أشد القضايا تدميراً وتمزيقاً للمجتمعات ونسيجها من الاختلاف في السياسة وفي الفكر وفي القضايا الاجتماعية والطبقية، فشرعت في سن القوانين ووضعت الضوابط لضبط هذا الخطاب وجعلته متوافقاً مع ثقافة المجتمع وعاداته وتركيبته، فليس من المقبول أن توضع منابر المساجد وساحاتها المقدسة تحت كل مهووس ومدّعٍ وجاهل يدعو الى الجاهلية والتفرقة ويجيز ويمنع بهواه وعقله دون أي استناد الى المرجعية القانونية والدستورية للدولة والمجتمع الذي يعيش فيه، فإن أي مجتمع لا يخلو من وجود فوارق دينية أو مذهبية أو حتى مناطقية، أي تتميز بعض المناطق ببعض العادات وتختلف الطبائع باختلاف تركيبة السكان والتضاريس ونوع العمل والمناطق المحيطة ونحو ذلك، فإذا لم تراعَ هذه الفوارق البسيطة ويتخذ الخطاب الديني وسيلة لمعالجة هذه الفوارق وتقويمها بشكل فردي عشوائي سيدفع هذا السلوك الى احتدام هذه الفوارق وسيكرسها وستكون نقطة صراع وخلاف وتأزم بين مكونات المجتمع واتجاهاته، فكيف يستطيع الخطاب المسجدي الفردي غير المنضبط معالجة القضايا الكبرى والخلافية في المجتمعات المتنوعة فكرياً ومذهبياً، وهل يستطيع هذا الخطاب السطحي العشوائي معالجة القضايا الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعاشية؟

لقد أشعلت قضية القاصر المغرر به عبدالرحمن العجيري المارد المسكوت عنه -توافقاً- ألا وهو الخطاب الديني والمسجدي، ونحن أمة عاطفية نثور مع الحدث ونتفاعل معه بشدة وما نلبث أن نموت مع الحدث الذي ما يلبث أن ينفجر بقوة مدمرة لا نستطيع بعد معالجته، فالمجتمع اليمني وأطيافه ومثقفوه وعقلاؤه يدور مع الفعل ورد الفعل ولا يتجاوب مع الأحداث بنظرة طويلة وتحليلية تستقرئ الأحداث وترصد نتائجها وتضع الحلول والمعالجات لتلافي الانفجار المميت، فحينما نشر الصحفي محمد أنعم الحوار مع أم المغدور المفجوعة بابنها واستطاع اظهار الجانب الانساني في القضية تكاثرت الكتابات وسالت الاقلام تحليلاً وتفسيراً وتحقيقاً في مرجعية هذه الفاجعة، وتكاد تجمع الكتابات على معرفة كيفية حصول هذا الحدث، وهل ستكون هذه الفاجعة آخر المآسي أم هي حبل مترابط من الموت والدمار لا يستطيع أحد ايقافه دون تجفيف مصدره وضبط الفكر المغذي الأساس والحقيقي لهذا الفكر الهادم الكاره للحياة والمحب للموت والدمار، ألا وهو انفلات الخطاب المسجدي والديني المتعدد في مرجعياته ونظرته الدينية والفكرية والسياسية، فكثرة الجماعات الاسلامية والمدارس الفقهية المختلفة أفرزت خطاباً مسجدياً منفرطاً ليس له ضوابط ولا قيود ولا يستند الى مرجعية دينية أو فكرية أو سياسية أو اجتماعية محددة ومضبوطة تضع مصلحة المسجد والدين والمجتمع فوق المصالح الشخصية والمطالب الذاتية والحزبية الضيقة، فلا نكاد نجد هذه الجماعات والمدارس تتفق على مسألة فقهية أو اجتماعية أو سياسية أو تتوحد على رأي واحد فضلاً عن أن تكون المرجعية الدينية والفكرية متوافقة وتجتمع في مصب واحد، فمن أعطى هذه الجماعات الحق الحصري في توجيه المجتمع ورسم ثوابته، وسمح لها بتسيير المجتمع وطوائفه حسب مشيئتها وأهوائها؟

التوافق السياسي والاجتماعي في كثير من المسائل انعكس على القضية الدينية.. فظهرت مساجد ومدارس محسوبة على جماعات حزبية.. فانكسرت القاعدة الدينية «وأن المساجد لله».

لقد قامت الحياة السياسية في اليمن على التوافق السياسي والاجتماعي في كثير من المسائل والقضايا فرضت هذه التوافقية السياسية ظروف تاريخية مرت بها اليمن نتيجة التشطير ووجود النظامين المتناقضين قبل الوحدة، وكذلك لوجود تباين طبقي اجتماعي وسياسي في النخبة الحاكمة.. انعكس هذا التوافق السياسي على القضية الدينية والخطاب الدعوي، فسمح لبعض الاحزاب والجماعات الاسلامية التحكم والسيطرة على المساجد والمعاهد والمدارس الدينية، فظهرت مساجد ومدارس محسوبة على جماعات حزبية وسياسية وفكرية واجتماعية، فانكسرت القاعدة الدينية العظيمة«وأن المساجد لله» بل أضحت المساجد لجماعات وأحزاب وانحرف الخطاب المسجدي عن جادته فعمل على تغذية العنف والتفرقة والتحزب داخل المجتمع وطوائفه، فشرعت بعض الجماعات ترفع خطاباً دينياً لغرض الاستفادة منه سياسياً وانتخابياً واجتماعياً وأنتج هذا الاستغلال اختلالاً وتوجيهاً خاطئاً وقاصراً للخطاب الديني والمنبر المسجدي وأصبح يعبر عن جماعات وفئات في المجتمع ولم يراع مصلحة الدين والمجتمع وتزعزعت بنية المجتمع وزرعت التفرقة بين فئاته وطوائفه تحت مسمى الدين، وللأسف هذه التوافقية السياسية المستمرة كما تجلت في تأخير الانتخابات النيابية لا تستطيع أن تبني وطناً أو تعالج مشاكلنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية بل هي تكرسها وتساهم في تعقيدها، فها نحن نواجه أزمة اجتماعية وفجيعة أمنية أيقظتنا -حادثة القاصر عبدالرحمن العجيري- من سباتنا، ووضعتنا أمام خيارات صعبة لابد من اتباعها إذ أردنا العلاج والقضاء على الداء من جذوره، والحل لهذه الظاهرة الخطيرة وهي تفلت الخطاب الديني والمسجدي من كل الضوابط الشرعية والاجتماعية والفكرية هو ضرورة توحيد المرجعية وقصرها في جهة واحدة تكون هي المسئولة عنها وتضع ضوابط يجب مراعاتها وعدم الخروج عليها، فلم يعد مسموحاً ومقبولاً أن يصبح الخطاب الديني ومؤسساته الممثلة في المسجد والمعاهد والمدارس خارج سلطة الدولة والمجتمع، فلا يصح لنا أن نضع أقدار الناس وأعراضهم وأمنهم الاجتماعي والسياسي في جماعات نشأت وتعودت العيش خارج سلطة الدولة، وتضخمت وكبرت على موارد مشبوهة وتشرَّبت أفكار تناقض وتزعزع عادات المجتمع وسماحته وبنيته الدينية والفكرية والسياسية، فهذه الجماعات والمدارس تمارس خطاباً دينياً واجتماعياً يقتل الابداع ويزرع اليأس ويدعو الى العزلة ويبتعد عن القضايا الجوهرية والحياتية الى قضايا هامشية وفرعية.. فإذا لم تكن لدينا الجرأة اليوم لمواجهة هذا الخطاب المنفلت عن الضوابط الشرعية والقانونية والاخلاقية والاجتماعية فلن نستطيع في الغد التغلب عليه، لأنه حينئذٍ سيكون قد استفحل وقويت شوكته وكثرت ضحاياه من دماء أبنائنا ومن أمننا واستقرارنا ونسيجنا الاجتماعي والمجتمعي.. نتمنى من الله أن يحفظ بلدنا من كل سوء ومكروه وألا يأتي يوم نبكي فيه على ماضينا وحاضرنا!■

خيارات صعبة لابد من اتباعها إذا أردنا العلاج والقضاء على الداء.. وتبدأ بتوحيد المرجعية وقصرها في جهة واحدة مسؤولة.. فلم يعد مقبولاً أن يصبح الخطاب الديني ومؤسساته خارج سلطة الدولة والمجتمع.

قمة الدوحة والضيق من قضايا الأمة

■ تبذل دولة قطر جهوداً حثيثة لترقيع الجسد العربي وإحياء روح التضامن والعمل العربي المشترك لمواجهة التحديات الراهنة في المنطقة من خلال سعيها الدائم لاستضافة اللقاءات التشاورية الوزارية العربية وتوفير البيئة المناسبة لانجاح أي عمل عربي، وحرصها على حشد أكبر عدد ممكن من الزعماء العرب في اللقاءات على مستوى القمة والتي كان آخرها قمة الاثنين الماضي والتي تم اختصارها ليوم واحد وعقد على هامشها قمة (عربية- لاتينية) في تطور ملحوظ بتاريخ القمم العربية.

جميل الجعدبي

ومع تأكيدنا أن الشعوب العربية لم تعد تعول كثيراً على نتائج مثل هذه القمم التي تكشف مسيرتها التاريخية انها ليست أكثر من حبر على ورق، وتدرك الشعوب العربية فشل نتائجها مسبقاً، وعجزها عن خلق ولو بصيص أمل بإيجاد حالة من الإجماع السياسي العربي حول أية قضية، فقمة الدوحة -تحديداً- كانت حافلة بالمتناقضات والاشكاليات الثانوية بين بعض الزعماء والملوك والقادة العرب، ولذا سُمّيت بـ«قمة المصالحة»، وهذا التطور في توسيع القضايا المطروحة على جدول أعمال القمة جاء بالطبع على حساب هموم الشعوب العربية والقضية العربية الاستراتيجية «القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي» والتي كانت على الدوام تحتل رأس جدول أعمال القمم العربية.

وخلافاً لمستوى حجم التحضيرات للقمة لوحظ اختصارها ليوم واحد بدلاً عن يومين دونما مبرر يُذكر، واستهلك زمنها المضغوط الى أدنى حد في قراءة ثماني عشرة كلمة، استغرقت أكثر من ٦ساعات وكررت في مجملها انتاج ماهو معروف ومشهور من المضامين منتهية الصلاحية.. في حين كانت الدوحة ضيقة بما لايسمح بتمديد زمن قمتها بضع عشرة دقيقة لقراءة ومناقشة مبادرة نوعية كمبادرة انشاء اتحاد عربي والتي أقرها ممثلو الأمة العربية في البرلمان العربي في اجتماع دورتهم الأخيرة بدمشق ودعا رئيس البرلمان العربي في كلمته القادة العرب لإقرارها وتهيئة أسباب النجاح لإخراجها الى النور.

ومن نوادر هذه القمة مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والذي دعا في كلمته الرئيس السوداني عمر البشير الى التراجع عن طرد منظمات دولية كانت تعمل في دارفور، رغم أن البشير أكد في كلمته ضلوع اسرائيل بتدريب ومساعدة متمردي دارفور وكشف خروج تلك المنظمات عن مهامها الانسانية.

مفارقات قمم الدوحة تتجلى بوضوح في دعوة اسماعيل هنية-رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة- عشية القمة الزعماء والقادة والملوك والأمراء العرب إلى تنفيذ قرارات القمة العربية السابقة بشأن غزة ورفع الحصار عنها وفتح المعابر وكسر الحصار الجائر على فلسطين.. وتتواصل تلك المفارقات لتطال في البيان الصادر عن القمة قضية محكمة الجنايات والرئيس البشير- أحدث القضايا- بإعلان القمة رفضها قرار المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس عمر البشير دون وضع او تحديد آليات مقنعة لتفعيل هذا الرفض وتسجيل مواقف لفظية كالتعبير عن التضامن وغيرها من ردود الأفعال التي يستطيع أبسط مواطن عربي القيام بها بتلقائية ونوايا أكثر مصداقية من وفود القمة.

ورغم ضيق جدول أعمالها تتسع الدوحة لقمة أخرى تُعقد على هامش القمة العربية وهي القمة العربية الامريكية اللاتينية والتي عُقدت الثلاثاء الماضي بمشاركة زعماء الدول الأعضاء في الجامعة العربية مع نظرائهم في «١٢» دولة من أمريكا اللاتينية.

ومن مفارقات قمة الدوحة اتساع أهدافها من جانب، وضيقها من جانب آخر، فهي مثلاً تسعى من خلال القمة «العربية- اللاتينية» الى تحسين وتطوير العلاقات التجارية والسياسية بين البلدان العربية ودول امريكا اللاتينية، لكنها تضيق في نفس الوقت من مناقشة تطوير العلاقات التجارية والسياسية بين البلدان العربية ذاتها، ولا يسمح جدول أعمالها حتى بقراءة مبادرة تستهدف معالجة حالة الوهن والضعف التي تعيشها الأمة العربية في الوقت الراهن وتسعى لمجابهة التحديات الراهنة ومواكبة التطورات الجارية في العالم من خلال استراتيجية سياسية واقتصادية ودفاعية وأمنية واجتماعية شاملة، مبادرة تنطلق من مبادئ راسخة وثابتة وتستند الى كون الأمة العربية قادرة على إعادة تنظيم وتنسيق وتوحيد قدراتها وإمكاناتها لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي العربي الشامل، وحماية الأمن القومي العربي وتعزيز العلاقات «العربية- العربية».

ومن عجائب القمة ايضاً استحواذ العوارض والذكريات غير المحببة بين بعض الزعماء والملوك العرب على أجواء القمة بدلاً من القضايا المهمة، وهو استحداث موقف لخلق نوع من الإثارة والتشويق على مسرح القمة، وقتل الملل لدى المتابع، فعلى غير عادة الالتزام بنظام التحدث في مؤتمر القمة جاء حديث الزعيم الليبي معمر القذافي مقاطعاً المتحدثين وكان دخوله ذلك أشبه بالفصل الترفيهي ان لم نقل انه كان كفيلاً بتفجير القمة لولا سماحة وحلم وصبر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي ظل كل اهتمامه بقضايا شعبه وهموم أمته.

ونظراً لضيق قمم الدوحة يكتفي الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في موضوع الصومال بالترحيب بالرئيس الصومالي الشيخ شريف احمد لحضوره الأول للقمة العربية، متمنياً له ولبلاده كل التوفيق في إعادة بناء الدولة.. دون مناقشة تداعيات الوضع في الصومال وواجب الدول العربية نحو هذا القطر الشقيق. كذلك موضوع القضية الفلسطينية والذي يجري تقزيمها من قمة لاخرى انتهت قمة الدوحة بإعلان خال من أي التزام تجاه القضية الفلسطينية بقول الامين العام للجامعة العربية في المؤتمر الصحفي الختامي: إن حل القضية الفلسطينية بيد الفلسطينيين أنفسهم وعليهم أن يحلوا مشاكلهم الداخلية.

وهكذا تعجز القمة العربية الحادية والعشرون كسابقاتها عن إشباع بطن جائعة في الصومال، أو إيواء أسرة مشردة في فلسطين، أو إيجاد فرصة عمل لعاطلين في دارفور، لكنها على النقيض من ذلك تنجح نجاحاً منقطع النظير في إنفاق ملايين الدولارات في البحث عن أمجاد مزيفة داخل زاويا «قاعة» ضخمة لـ«قمة» أصبح الأمل المرتجى منها وإنجازها الأول والأخير «تفادي تفجيرها».■

تقرير حديث يكشف عن تواطؤ القوات الدولية مع القراصنة

«الميثاق» -جمال مجاهد:

■ حذّر مجلس الشورى من أن تزايد أعمال القرصنة البحرية في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن ليس إلاّ رسالة سياسية مدلولها «تدويل أمن البحر الأحمر» والذي يحمل في طياته تداعيات على الأمن القومي العربي، ليس أقلها حرمان الدول العربية من السيطرة على حركة الملاحة في هذا الممر المائي الذي تعد غالبية الدول المطلة عليه دولاً عربية باستثناء «اسرائيل وارتيريا».

وقال تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية ولجنة الدفاع والأمن بمجلس الشورى حول «القرصنة البحرية في السواحل الصومالية وخليج عدن» -حصلت عليه «الميثاق»- إن اطرافاً دولية أخرى قد تكتسب حقوقاً في المنطقة استناداً لقرارات مجلس الأمن التي خولتها استخدام القوة في مواجهة القرصنة والتي قد تستخدم للضغط على الدول العربية في حالة تضارب المصالح مع تلك الأطراف الدولية، مما يستوجب الآن بحسب التقرير التعامل مع هذه القرارات بحذر وعدم القبول بما ذهبت اليه والتأكيد على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الخاص بالبحار والمياه الاقليمية والتعامل مع البحر الأحمر كبحيرة عربية مغلقة، وهذا يتطلب موقفاً عربياً موحداً واضحاً.

ونبّه التقرير العرب الى وجوب إدراك خطورة التوجه الاستراتيجي الصهيوني لتحقيق موطئ قدم عند مدخل البحر الأحمر باعتباره منفذاً رئيسياً لتدفق من خلاله صادراته المتجهة الى إفريقيا واليابان وجنوب شرق آسيا والعكس الى إيلات، والقصد هو المستقبل الذي تتحدد معالمه الآن مع عالم المحيط الهندي والآفروآسيوي وتمويل الكيان الصهيوني بالبترول دون اللجوء للمرور عبر قناة السويس، كما أن استراتيجية الكيان الصهيوني ترتكز على منع العرب من السيطرة على البحر الاحمر بل على ضرورة اخضاعه لهيمنة الكيان الصهيوني ونزع صفته العربية.

ولفت تقرير مجلس الشورى الى أن الواقع الصومالي يؤكد جدية ما طرح من قادة كبار في الصومال من أن القرصنة البحرية وعملياتها خلال الأشهر الأخيرة ترجع الى تواطؤ القوات الدولية العاملة في منطقة البحر العربي وخليج عدن والبحر الاحمر وشبه الاقليم معها.. وأن بعض تلك القوات المتواجدة في المنطقة تقوم بتقديم معلومات للقراصنة عن تواجد السفن المارة وأحياناً تقوم بنقلهم مع زوارقهم بعد تزويدهم باحتياجاتهم الى أماكن بعيدة عن الشواطئ الصومالية، كما حدث مع السفينة السعودية المحمّلة بالبترول.. والقصد من ذلك اظهار أن القراصنة الصوماليين أصبحوا قوة كبيرة ضمن مخطط من قبل بعض الدول الكبرى، والهدف من تصعيد القراصنة ومن يقف وراءهم هو التأثير على الممر الملاحي الذي يمتد من قناة السويس مروراً بالبحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والعكس. وكشف تقرير الشورى أن ثمة أجندة خفية تقف وراء قرار مجلس الأمن الدولي رقم «١٨٣٨» الذي سمح بتواجد القوات الاجنبية في منطقة البحر الاحمر، لأن اعمال القرصنة موجودة في أكثر من منطقة بحرية من العالم، ولا يتعامل معها مجلس الأمن الدولي ولا الدول الغربية بالطريقة التي جرى بها التعامل مع القرصنة في القرن الافريقي وخليج عدن.

وقال: إن مجلس الأمن الدولي قد تجاهل المشكلة الصومالية ومشاكل الدول المطلة على البحر الاحمر، بالاضافة الى أن هؤلاء القراصنة ربما أوجدوا بأعمالهم الخطيرة مبرراً لتكثيف الوجود العسكري الأجنبي، وهو بدوره يشكل خطراً على دول المنطقة ومنها بلادنا، لأن هناك حشية من أن تتغير مهمة القوات الاجنبية من ملاحقة القراصنة الى تهديد الأمن القومي لتلك البلدان، وربما الى مكافحة الارهاب وملاحقته حتى داخل أراضيها.. كما أن الوجود الاجنبي سيضاعف من المشاكل وسينتهك سيادة المياه الاقليمية للبلدان المطلة على البحر الاحمر.■